مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٧٨

الجمعة، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فولتشي	(ايطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد زاولس
	ألمانيا	السيد هنزه
	إندونيسيا	السيد طيّب
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد أوبالجورو
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عُمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد ثيبو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	نيجيريا	السيد إيغونسولا
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (S/1995/768)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/768)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أوكرانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، وكرواتيا، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.**

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) مقعدا الى طاولة المجلس؛ وشغل السيد زلنكو (أوكرانيا)، والسيد باشوفسكي (بلغاريا)، والسيد نوبيلو (كرواتيا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.**

يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1995/768، **التي تحتوي على نص رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، بخصوص عمليات بعثة المؤتمر الدولي الموفدة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).**

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/789، **التي تحتوي على نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، ألمانيا، إيطاليا، الجمهورية التشيكية، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.**

المتكلم الأول هو ممثل البوسنة والهرسك وأعطيه الكلمة.

السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **لما كنت أخاطب المجلس للمرة الأولى هذا الشهر، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أهنئكم بإخلاص على قيادتكم الملهمة، المستلهمة للضمير، وفوق ذلك كله الناجحة لمجلس الأمن خلال النصف الأول من شهر أيلول/سبتمبر المضطرب هذا الذي كان مليئا ليس فقط بالتحديات والمعوقات ولكن أيضا بالآمال في أن يكون من الممكن وقف الأحداث المأساوية الواقعة في وطني، وأن يكون من الممكن في نهاية الأمر وضع الأسس القوية لسلام دائم مستقر يمكن أن يصبح في خلال سنوات سلاما عادلا.**

وإذا ما تحققت آمالنا، سنذكر بالامتنان أنكم، سيدي الرئيس وزملاءكم في الوفد الذي تترأسونه، وحكومتكم أسهمتم بطريقة مجردة.

ولا يمكنني أيضا أن أنسى الاسهامات الكبيرة التي قدمها السفير ويسنومورتي ممثل اندونيسيا ومساعدوه، الذين بينوا بوضوح، خلال شهر آب/أغسطس، السبب في أن بلدهم ورئيسهم سوهارتو، يتمتعان بالثقة والاحترام الخالصين من بلدان عدم الانحياز، التي كان رئيسها الناجح خلال السنوات الثلاث الماضية.

إن مشروع القرار المدرج في جدول أعمال مجلس الأمن يمثل استثمارا جديدا، وأسخى استثمار حتى الآن في السياسة المفلسة الحالية التي تتبعها تجاه جمهورية البوسنة والهرسك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والتي ظلت منذ آب/أغسطس ١٩٩٤ تقطع وعودا وتتعهد بالتزامات ولكنها لا تفي بها على الإطلاق وفاء كاملا أو مخلصا، كما أنها لم تتوقف أبدا عن دعم صرب بالي، سواء من الناحية العسكرية أو السياسية.

إن الاستنتاجات التي توصلت إليها حكومة بلدي، والتي قدمتها إلى هذا المجلس، تختلف اختلافا كبيرا عن

تلك التي قدمها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة خلال هذا العام إلى مجلس الأمن. فمن كانون الثاني/يناير إلى نهاية تموز/يوليه تضاعفت إمدادات المساعدة العسكرية بجميع أنواعها من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى صرب بالي. وأسهم هذا في تدمير المنطقتين الآمنتين لسربرينيتسا وجيبا وفي إحداث معاناة لا تقدر للمدنيين في سراييفو، وبيهاتش، وتوزلا وغورازدة. كما مكنت ملاديتش وكرادزيتش من مواصلة تجاهل المجتمع الدولي، وإهانة وتعجيز قوة الأمم المتحدة للحماية، وفرض تهديد على أرواح الرجال والنساء البواسل الكرماء الذين يخدمون في قوة الأمم المتحدة للحماية.

ويمكنني أن أقدم قائمة بها مئات الأسماء لجنود تابعين لملاديتش ومارتيتش ألقي القبض عليهم في الأعمال التي جرى القيام بها لتحرير بيهاتش في شهر آب/أغسطس الماضي وجميعهم من مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجميعهم عبأتهم سلطات نظام ميلوسيفيتش وأرسلوا إلى جمهورية البوسنة والهرسك وإلى جمهورية كرواتيا في شهر حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام. وحكومة بلدي مستعدة لأن تتيح للذين يشككون في هوية هؤلاء، الفرصة للتحقق من هذه الحقائق على الطبيعة في بيهاتش.

ومما يدهشنا في الواقع، أن القرار الذي سيعتمد اليوم يؤيد تعليق الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) طوال مدة الـ ١٨٠ يوما بكاملها. إلا أننا نميل أيضا الى الاعتقاد بأن الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي مستعدا لأن ينخدع بنظام بلغراد ووكلائه في بالي قد ولى الى غير رجعة. وخلال الاسبوعين الماضيين، قامت بلغراد وبالي باختبار عزيمة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، واعتقد أنهما توصلتا الى النتائج الصحيحة - وهي نتائج ستساعدهما في سلوك الطريق الصحيح للسير الى الأمام في مفترق الطرق الذي تقفان عنده الآن. وآمل بألا تسيئا فهم سماحة وثقة مجلس الأمن. وآمل أن تدرك بلغراد أن ليس بإمكانها بناء ازدهارها من خلال الاستيلاء على أراضي الجيران وعلى دعمها تشكيل حركات إرهابية وانفصالية. فبدون الامتثال التام والواضح من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) للقرارات المتعلقة بإغلاق الحدود وجميع الشروط المعروفة، التي تتضمن الاعتراف المتبادل من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا، بالإضافة الى الاحترام الكامل للاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية بين الدول الثلاث المتجاورة، فإنه لن يكون هناك أي أساس للمزيد من تخفيف الجزاءات القائمة. ويحدونا الأمل أن تقربنا مبادرة السلام الأخيرة من الهدف الذي يجعل هذا القرار القرار الأخير في سلسلة القرارات المتعلقة بالجزاءات.

وبسبب هذا الأمل وهذه التوقعات، ينبغي لي أن أذكر مجلس المن بأنه في ٥ تموز/يوليه الماضي تحديدا، وبينما كان المجلس يعتمد القرار ١٠٠٣ (١٩٩٥)، كانت تجري في بلغراد، برعاية سلوبودان ميلوسفيتش، رئيس صربيا، وقائده العسكري، الجنرال مومشيلو بيريزتش، وقائد صرب بالي المتمردين، الجنرال ملاديتش، عمليات التخطيط لشن هجوم ضد المناطق التي أعلنتها الأمم المتحدة "مناطق آمنة" في سربرينتسا وجيبا، والتي لم تنته بتدميرهما فحسب، وإنما أيضا بارتكاب جرائم جديدة ضد الإنسانية حيث جرى قتل الآلاف من سكان هاتين البلدتين الشهيدتين ومازال هناك ٨٠٠٠ شخص في عداد المفقودين.

وفي الوقت نفسه، نود أن نصدق بأن أتباع ملاديتش وكاراديتش المغرر بهم في البوسنة والهرسك قد أدركوا أخيرا أن أمامهم فرصة جديدة لتحرير أنفسهم من فكرة صربيا الكبرى، وتجنيب وطنهم الأوحد، وهو جمهورية البوسنة والهرسك، المزيد من التدمير، الذي يلحق الأذى في نهاية المطاف بالسكان الصرب أيضا، حتى يتمكنوا من بناء مستقبلهم وسعادتهم من خلال التعايش السلمي والتسامح والتفاهم مع جيرانهم البوسنيين المسلمين والبوسنيين الكروات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى بلدي.

المتكلم التالي ممثل أوكرانيا. وأدعوه لكي يشغل مقعدا الى طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): في إحدى الجلسات السابقة لمجلس الأمن، احتفظ وفد أوكرانيا بحقه في الكلام عن جوهر مسألة الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على يوغوسلافيا. واليوم نود أن نمارس هذا الحق، ونحن نشكركم، السيد الرئيس،

لإتاحتكم الفرصة لنا مرة أخرى لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن والوفود الأخرى الحاضرة هنا في هذه القاعة.

تلاحظ أوكرانيا بارتياح أن عملية السلام في أراضي يوغوسلافيا السابقة، وبخاصة في البوسنة والهرسك، أخذت تكتسب زخما وتصبح مستقرة أكثر. فخطوة خطوة، وإزاء خلفية جهود دبلوماسية نشطة جدا، تمكنت أكثر البلدان المعنية بصورة وثيقة بالقضية من التوصل الى صيغة لمصالحة الأطراف المتحاربة ضمن معايير تزداد وضوحا. وقد تحقق نجاح دبلوماسي مفاجئ كبير باجتماع وزراء خارجية كرواتيا، والبوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في جنيف في ٨ أيلول/سبتمبر الماضي.

ففي ١٤ أيلول/سبتمبر، تم التوصل الى اتفاقات هامة، وعملا بموجبها، واستجابة لسحب الأسلحة الثقيلة من جانب البوسنيين الصرب الى مسافة ٢٠ كيلومترا من سراييفو، ستوقف جيوش الحكومة البوسنية الأعمال القتالية داخل منطقة الاستبعاد. وأن التوصل الى هذه الاتفاقات ينبغي، في رأينا، أن يقيم أرضية مؤاتية لاستمرار محادثات السلام. وثمة عنصر هام في هذه الاتفاقات يتمثل في تعليق الضربات الجوية التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والتي ستتوقف في أعقاب تنفيذ أحكام تلك الاتفاقات من جانب كل من طرفي الصراع.

ويأمل وفد أوكرانيا هذه المرة أن تؤدي جهود المجتمع الدولي الرامية الى تسوية الصراع اليوغوسلافي الى إنهاء الحرب وإقامة سلم دائم في منطقة البلقان.

إن المسألة قيد المناقشة اليوم ترتبط ارتباطا وثيقا بآفاق التسوية السلمية في المنطقة، لا سيما وأنها تؤثر في مصالح أحد المشاركين الرئيسيين. وليس سرا أن موقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالنسبة للصراع في المنطقة، وبخاصة في البوسنة والهرسك يعد حاسما. وأن رد فعل زعامة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تجاه الأحداث المثيرة التي جرت في البلقان قد حدد الى حد كبير وسيظل يحدد مسار التطورات. وعلى هذا الأساس، تعتقد أوكرانيا أن مشكلة رفع الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي جزء هام وغير قابل للتصرف في عملية التسوية السياسية في البلقان.

هناك حقيقة تفصح عن نفسها ترد في تقرير الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى "ملحق لخطة السلام" عندما يقول إن

> "الغرض من الجزاءات هو تعديل سلوك طرف يهدد السلم والأمن الدوليين وليس بغرض معاقبته أو الاقتصاص منه على أي نحو آخر". (S/1995/1، الفقرة ٦٦)

ويرى وفد أوكرانيا أن الهدف من وراء الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد تحقق فعلا. علاوة على ذلك، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، من خلال أعمالها المحددة، دللت على رغبتها في المساعدة على استعادة السلام في المنطقة. وهكذا، فإن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أغلقت طوعا الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتلك الأجزاء من إقليم جمهورية البوسنة والهرسك الخاضعة لقوات البوسنيين الصرب، وأوفت بايمان صادق بالالتزامات التي اضطلعت بها. وهذا تؤيده الاستنتاجات التي وردت في ١٣ تقريرا أرسلت الى الأمين العام للأمم المتحدة من جانب الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

ويجب ألا ننسى حقيقة هامة هي أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا السابقة هي التي اضطلعت في الواقع بدور إيجابي في تحرير أفراد قوات حفظ السلم أثناء ما أطلق عليه أزمة الرهائن في بداية هذا الصيف.

إن جدية نوايا زعامة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في كسر حلقة العنف المفرغة في المنطقة قد تم التدليل عليها من خلال ضبط النفس والتوازن في موقف حكومة جمهورية يوغوسلافيا السابقة خلال الأحداث المثيرة التي وقعت أخيرا في البلقان والمتصلة بالعمليات العسكرية التي قامت بها الجيوش الكرواتية.

وفي هذا الصدد، فإن استمرار نظام الجزاءات المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزيادة العزلة الدولية لذلك البلد لا يمكن إلا أن يؤديا الى نتائج عكسية. وسيكون من بين النتائج الرئيسية لذلك تقويض تدابير الضغط الاقتصادي باعتبارها سلاحا فعالا للمجتمع الدولي للتأثير على أية دولة تنتهك القانون الدولي.

وترحب أوكرانيا بأحكام مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/789. فنحن نرى في ذلك اعترافا من جانب المجتمع الدولي بجدية نوايا حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورغبتها في التعاون من أجل التوصل الى تسوية سلمية للصراع. وفضلا عن ذلك، يعتقد وفد أوكرانيا أن استمرار تعليق بعض الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لفترة ١٨٠ يوما خطوة غير كافية. ففي رأينا يمكننا بالفعل في هذه المرحلة أن نتحدث عن الرفع الكامل للجزاءات المشار إليها في القرارات ٩٤٣ (١٩٩٤) و ٩٧٠ (١٩٩٥) و ٩٨٨ (١٩٩٥) و ١٠٠٣ (١٩٩٥).

ويمكن أن تكون أول خطوة في هذا الاتجاه تجديد عمليات إيصال البضائع عن طريق العبور الى أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لقائمة بالبضائع المنفردة دون الحصول على إذن من اللجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا بالإضافة الى رفع الحظر على التجارة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالمنتجات التي لا تعتبر منتجات استراتيجية. كما يمكن تقليص قائمة المنتجات التي تعتبر استراتيجية.

وفي هذا السياق، يرحب وفد أوكرانيا بأحكام الفقرة ٣ من مشروع القرار التي، في رأينا، تتيح للمجلس في المستقبل القريب أن ينظر في المشكلة التي أثارها وفدنا. إننا نعتقد أن خطوة كهذه من جانب مجلس الأمن من شأنها أن تؤدي الى رد فعل إيجابي جديد من جانب قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي تتمتع بنفوذ كبير على مجرى عملية السلام في المنطقة، وفي المقام الأول على سياسة الصرب البوسنيين. وفي الوقت ذاته، تعتقد أوكرانيا أن عملية رفع الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ينبغي أن تجري جنبا الى جنب مع عملية الاعتراف المتبادل بالدول التي ظهرت على أراضي يوغوسلافيا السابقة.

إن أوكرانيا التي تشارك دول البلقان حدودها، والمساهمة اليوم في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إقليم يوغوسلافيا السابقة، والتي تحترم بحسن نية نظام الجزاءات الذي فرضته الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتعاني من أضرار اقتصادية خطيرة، تتابع باهتمام وأمل كبيرين التطورات الجارية في منطقة البلقان. وما برحت أوكرانيا تدعو الى التوصل في أقرب وقت ممكن الى حل للأزمة اليوغوسلافية على أساس صيغة للمصالحة تكون مقبولة لجميع الأطراف. ونحن نؤيد بكل الطرق الممكنة أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، وجهود الوساطة التي يبذلها أعضاء فريق الاتصال الدولي والبلدان الأخرى والتي ترمي كلها الى التوصل الى حل شامل للصراع اليوغوسلافي.

وتؤكد أوكرانيا من جديد استعدادها للمشاركة في إيجاد تسوية سياسية في أراضي يوغوسلافيا السابقة. وآخر شاهد على ذلك الدعوة التي وجهها الرئيس ليونيد كوشما الى قادة صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك لعقد اجتماع في كييف من أجل بحث مجموعة كاملة من المشاكل المتعلقة بإيجاد تسوية سلمية.

ويعرب وفد أوكرانيا عن أمله في أن يتمكن مجلس الأمن تحت قيادتكم الماهرة، سيدي الرئيس، من إيجاد الحل الحقيقي الوحيد الذي يؤدي بالشعوب التي عانت طويلا والتي تعيش في أراضي يوغوسلافيا السابقة الى السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل بلغاريا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باشوفسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أنا أيضا أن أضم صوتي الى وفد البوسنة والهرسك في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصبكم الهام في الوقت الذي نعتزم فيه جميعا إيجاد حل للصراع الأليم الذي تعاني منه منطقة البلقان.

لقد طلب وفدي المشاركة في مناقشة مجلس الأمن الحالية لتقرير الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ليعلن مرة أخرى عن دعم حكومة جمهورية بلغاريا الراسخ لجميع جهود المجتمع الدولي الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية عادلة وشاملة ومقبولة لدى جميع الأطراف للصراع في إقليم يوغوسلافيا السابقة، ودعمها لمبادرة الولايات المتحدة في إطار فريق الاتصال الدولي. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا الكبير للعمل الهام الذي يقوم به الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

وفي بيان أصدرته حكومة بلدي اليوم في صوفيا، رحبت بلغاريا بالتطورات السلمية الجارية حاليا في

البلقان وأيدت البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. إننا نشاطر الاعتقاد بأنه ينبغي لجميع الأطراف في الصراع أن تحجم عن الأعمال العدائية واستخدام القوة المسلحة. فهذا السلوك المسؤول سيعزز دون شك تقدم عملية السلام البازغة.

وتجد بلغاريا أنه مما يبعث على التشجيع الخاص النتيجة التي توصل إليها الاجتماع الذي عقد تحت رعاية فريق الاتصال الدولي في جنيف يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بين وزراء خارجية جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). إن البيان المشترك والاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف حول إعلان المبادئ لتسوية سلمية شاملة تفاوضية للأزمة اليوغوسلافية أول شاهدين طيبين على طريق السلام الدائم في منطقة البلقان كلها.

وحدث تطور آخر مؤخرا ـ الاتفاق المؤقت بين الدولتين الجارتين اليونان ومقدونيا الموقع عليه قبل يومين في نيويورك ـ وهو يفضي الى زيادة تعزيز مفاهيم القانون الدولي وممارسة العلاقات الودية السلمية في البلقان.

إن التنفيذ العملي لقرار سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بمواصلة إغلاق الحدود الدولية مع جمهورية البوسنة والهرسك أمام جميع السلع باستثناء السلع التي تلبي الحاجات الإنسانية، فضلا عن التعاون الكامل مع بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة في هذا الشأن، يمكن أن يقيم بأنه علامة أخرى مشجعة على إجراء إيجابي.

وترحب بلغاريا بالتغير الإيجابي في التفكير والعمل السياسيين الإقليميين وهو التغير الذي قامت به البلدان المجاورة في المنطقة التي لا تعلن فقط عن تمسكها بمبادئ التسوية السلمية للمصالح المتعارضة في البلقان فحسب، بل أيضا تمتنع، مثل بلدي، عن استعمال القوة والمشاركة المباشرة، بأي شكل من الأشكال، في الصراعات الدائرة في إقليم يوغوسلافيا السابقة، حتى تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل عدم إثارة العداوات والخلافات القديمة.

وفي سياق الجهود السلمية الأخيرة التي يجري تنسيقها في إطار فريق الاتصال، أود أن أكرر تأكيد بعض العناصر الأساسية في موقف بلدي من التسوية السلمية الشاملة للأزمة اليوغوسلافية.

إن موقف بلغاريا المعارض لرفع حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن لم يتغير. فمن شأن أي زيادة محتملة لتدفق الأسلحة أن تؤدي الى تصعيد وتوسيع نطاق الصراع، مما يقوض دعائم كل الجهود السلمية الحالية.

ونرى أن أي استئناف للأعمال العدائية في البوسنة والهرسك، تحت أية ذريعة، يمكن أن يعرض للخطر الأثر الإيجابي للاجتماع الثلاثي الذي عقد في جنيف، في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تحت رعاية فريق الاتصال الدولي.

ونؤكد من جديد تأييدنا لوجود الأمم المتحدة في إقليم يوغوسلافيا السابقة من أجل حفظ السلام والمساعدة الإنسانية، عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ما دام هذا الوجود عاملا هاما في تحقيق الاستقرار، وضامنا لنجاح عملية السلام.

ونعتبر من الأمور الإيجابية ظهور عناصر مشجعة في موقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) من الصراع في البوسنة والهرسك. فهذا، كما أكد بلدي أكثر من مرة، يمثل شرطا أساسيا بناء لنجاح جهود السلام التي يضطلع بها المجتمع الدولي.

وفي سياق تقدم مسيرة السلام في منطقة البلقان، تصبح مسألة الجزاءات بالغة الأهمية من الناحيتين السياسية والاقتصادية بالنسبة لبلغاريا. وجمهورية بلغاريا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة يتقيد تقيدا صارما بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، بغض النظر عن آثارها المدمرة بالنسبة لاقتصادنا الوطني، ترى، كما سبق أن أعلنت في مناسبات عديدة، أن عملية السلام يمكن أن تؤدي الى بداية مناقشة بشأن تعليق الجزاءات ورفعها تدريجيا.

وقد أعرب وزراء خارجية أوكرانيا وبلغاريا ورومانيا ومولدوفا واليونان عن قلقهم إزاء الحالة العامة في المنطقة، والتي تزداد تدهورا بسبب الجزاءات، وذلك في رسالتهم المشتركة المؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥، والموجهة الى الأمين العام، والتي عممت بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/1995/412) والجمعية العامة (A/50/189). وتود حكومة بلغاريا أن تكرر التأكيد على

تأييدها للاقتراحات المحددة الواردة في تلك الرسالة، والتي ترمي الى التخفيف من أثر الجزاءات، والتأكيد على الإيمان المشترك المعلن بأن أحد التحديات التي تواجه الأمم المتحدة اليوم يتعلق بالمدى الذي تثبت فيه أنها قادرة على حسم المشاكل الاقتصادية الخاصة للبلدان غير المستهدفة المتضررة من تنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن.

وقد سبق لبلغاريا أن أعلنت عن استعدادها للمشاركة في أية خطة دولية من أجل التعمير الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في المنطقة بعد انتهاء الصراع في يوغوسلافيا السابقة. فهذا يمكن أن يكون إسهامنا في أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع في المنطقة. ونود أن نكرر الإعراب عن اعتقادنا القوي بأن تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، والتعاون الاقتصادي الإقليمي النشط سيعززان الأمن والاستقرار في البلقان.

وعلى أساس كل ما تقدم، تؤيد حكومة بلدي مشروع القرار المعروض الآن على المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل كرواتيا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، عن تقديري للطريقة البارعة التي توجهون بها أعمال مجلس الأمن.

ترحب جمهورية كرواتيا بالجهد المتجدد الذي يبذله المجتمع الدولي لإحلال السلام في منطقتي البوسنة والهرسك وكرواتيا اللتين مزقتهما الحرب. ونرحب على وجه الخصوص بروح القيادة الأمريكية التي تجلت في مبادرة السلام الحالية التي تحمل في طياتها آمالا عريضة.

لقد قلنا دائما أن نهاية العدوان والمعاناة الإنسانية في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان المجتمع الدولي عازما على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولطالما دعونا المجتمع الدولي الى ممارسة قدر متوازن محسوب من الضغوط الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية على الجانب الصربي الذي ظل حتى وقت قريب يأبى تنفيذ قرارات هذا المجلس، ويرفض مختلف مبادرات السلام.

وحكومة بلدي ترحب ببوادر التعاون الجديدة التي بدأت تصدر عن سلطات بلغراد ووكلائها من الصرب في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا، والتي جاءت نتيجة للاستخدام الحازم للوسائل المتضافرة المتاحة للمجتمع الدولي، بالإضافة الى التوازن العسكري القائم حديثا بين قوات المعتدين الصرب وقوات ضحاياهم الكرواتيين والبوسنيين.

ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن الجزاءات ما زالت من بين أكثر الوسائل فعالية في أيدي المجتمع الدولي لوضع نهاية لهذه الحرب المفجعة التي لا ضرورة لها. واستبعاد هذه الوسيلة من شأنه أن يقوض التوازن الذي أرسي بالفعل، ونفوذ المجتمع الدولي في هذا الصراع.

وتعتقد كرواتيا اعتقادا راسخا بأن الرفع التدريجي للجزاءات المفروضة على بلغراد يجب أن يكون نظير الأفعال لا الوعود. كما نذكر مجلس الأمن بأن قراره ٨٧١ (١٩٩٣) أنشأ بوضوح الصلة بين إنهاء العزلة الاقتصادية والسياسية لبلغراد، وتعاونها في إنهاء احتلال أجزاء من بلدي. ونود بالتالي أن نشدد مرة أخرى على أن أي استبعاد لمسألة الأراضي الكرواتية التي ما زالت محتلة في الجزء الشرقي من بلدي، من خطة السلام الشاملة الحالية، وعلى وجه الخصوص عدم ربطها بنظام الجزاءات المفروض ضد بلغراد، سيضطران حكومتي حتما الى النظر في وسائل مشروعة أخرى لاستعادة سيادتها على كل إقليمها، وفرض النظام فيه.

ومع ذلك، ما زال الأمل يراودنا، وسنواصل تعاوننا في الجهود التي تبذل حاليا لإحلال السلام الدائم في بلدي وفي البوسنة والهرسك وفي المنطقة بأسرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد طيب (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للجهود الدؤوبة التي بذلها مقدمو مشروع القرار هذا. ونشعر بالارتياح حقا إزاء وحدة الغرض التي أبدتها بلدان فريق الاتصال في صياغة هذا المشروع، الأمر الذي يدلل على عزمها الراسخ، الى جانب بقية المجتمع الدولي، على إنهاء هذا الصراع الرهيب والمفجع الذي جلب الكثير من المعاناة الى كل ركن من أركان المنطقة.

وفضلا عن ذلك، نشعر بالامتنان للأمين العام على رسالته المؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والموجهة الى رئيس مجلس الأمن بخصوص عمليات بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، الموفدة الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لأفراد بعثة المؤتمر الدولي على أدائهم البارع لمسؤولياتهم.

إن وفد بلدي يحيط علما بالشهادة التي تصدرها بعثة المؤتمر الدولي في التقارير التي تقدمها منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٠٠٣ (١٩٩٥)، بأن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تواصل الوفاء بالتزامها بإغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الصرب البوسنيين من جمهورية البوسنة والهرسك؛ وكذلك بأنه لم تحدث عمليات شحن تجاري عبر الحدود.

ومع ذلك، لا يسعنا في الوقت نفسه إلا أن نلاحظ مع القلق جوانب النقص المستمرة الناجمة عن إغلاق الحدود. ومما يقلقنا قلقا خاصا حقيقة أن أفرادا يرتدون بذلات نظامية يستمرون في اجتياز الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك - وهو انتهاك واضح لإغلاق الحدود. ويعتقد وفد بلدي بأن هذه المسألة بحاجة إلى معالجة عاجلة. وينبغي إيلاء اهتمام مشابه للتقارير التي تفيد بمواصلة تهريب الوقود عبر نهر درينا.

والواضح إذن أنه من الممكن تحسين فعالية إغلاق الحدود. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدي على ثقة بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على علم تام بحتمية الحاجة إلى مضاعفة جهودها من أجل تعزيز إغلاق الحدود عن طريق مواصلة تعاونها مع بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

والوفد الإندونيسي سيصوت لصالح مشروع القرار لأننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن إغلاق الحدود الدولية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك لا يزال دعامة مفيدة وهامة من أجل تحقيق تسوية تفاوضية لهذه الأزمة.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عامل هام لتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة. وتبذل حكومتها جهودا دؤوبة من أجل حث صرب البوسنة على قبول خطة السلم. فقبل أيام قليلة فقط، وقّع وزراء خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا على إعلان مبادئ بشأن تسوية الصراع البوسني، وخطوا بالتالي بعملية السلم خطوة إلى الأمام. ولقد رحب مجلس الأمن فعلا بهذا التطور.

لقد بذلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حقا جهودا عديدة من أجل تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة. وتؤكد بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة تأكيدا واضحا في جميع التقارير التي قدمتها إلى المجلس على أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تواصل الوفاء بالتزامها بإغلاق حدودها مع البوسنة والهرسك. وتتمتع البعثة بحرية الحركة الكاملة داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتتعاون تعاونا طيبا مع حكومتها.

ونرى أن هذه الجهود التي لا تكل التي تبذلها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من أجل مواصلة الوفاء بالتزامها بإحلال السلم في البوسنة والهرسك ينبغي أن يعترف بها المجلس وأن يشجعها بصورة كاملة من خلال قيامه بأعمال ملموسة. ولقد لاحظنا أن مشروع القرار المعروض علينا يمدد التعليق الجزئي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لفترة ١٨٠ يوما. وسيصوت الوفد الصيني مؤيدا.

وتمشيا مع موقف الصين الأساسي من الجزاءات، فإننا لا نحبذ استعمال أساليب ضغط من قبيل جزاءات إلزامية في منطقة يوغوسلافيا السابقة. فبدلا من تقديم

أية مساعدة فليس من شأنها سوى تعقيد المسألة وإلحاق الأذي بالمدنيين الأبرياء. لذلك نحن نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يرفع هذه الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأن ينظر لاحقا في التخفيف من جزاءات اقتصادية أخرى مفروضة عليها. ونعتقد بأن هذا لن يساعد على التخفيف من المعاناة التي تسببها الجزاءات للشعب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمنطقة فحسب، بل ييسر أيضا التنمية الاقتصادية لجميع بلدان المنطقة ويسهم في إحلال السلم والاستقرار.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يرى الوفد الروسي أن مشروع القرار بشأن تعليق بعض الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحسن كبير حيال القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع. ومشروع القرار، بصفة خاصة، خال الآن من أحكام لا تتعلق بقرار بلغراد بإغلاق الحدود مع البوسنة أمام جميع السلع باستثناء السلع التي تفي بالاحتياجات الإنسانية. والزيادة الكبيرة - أكثر من ضعفين - في الإطار الزمني للتعليق المقبل لبعض الجزاءات خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع مراعاة هذه الجوانب، نؤيد مشروع القرار هذا.

ونعتقد بأن التغييرات الايجابية في مشروع القرار تبيّن، على نحو موضوعي، الاستنتاجات الواردة في التقرير الأخير بشأن عمليات بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، الذي قُدم عملا بالقرارين ٩٨٨ (١٩٩٥) و ١٠٠٣ (١٩٩٥)، والذي يتضمن تأكيدا واضحا على أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا السابقة تواصل الوفاء بالتزامها بإغلاق الحدود. والمعلومات التي يوردها التقرير عن الاستجابة الكافية من قِبل رسميين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لوقوع انتهاكات متفرقة لنظام الحدود ومع أفراد البعثة هي دليل إضافي على تصميم بلغراد الأكيد على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها.

وفي سياق أوسع نطاقا، يعتقد الوفد الروسي بأن السياسة البنّاءة التي تنتهجها القيادة اليوغوسلافية ينبغي أن تلقى استجابة مناسبة من المجتمع الدولي. والنتائج التي أسفرت عنها المفاوضات في جنيف، والمعرب عنها في البيان المشترك المتفق عليه من قِبل الأطراف والتوقيع على المبادئ الأساسية المتفق عليها، فضلا عن سياسة بلغراد الجديدة تجاه المسألة البوسنية، أدلة مقنعة على حقيقة أنه في ظل الظروف الراهنة، سيكون الإبقاء على نظام الجزاءات المفروض على جمهورية يوغوسلافيا السابقة مناقضا لروح ونص القرارات ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) و ٨٢٠ (١٩٩٣). وفي الحقيقة، من المعروف جيدا أن هذه القرارات قد اتخذت في ظل ظروف مختلفة كليا. وفي الجو الأوسع نطاقا والأكثر إيجابية اليوم، فإن غياب رد فعل من قِبل مجلس الأمن من شأنه أن يكون بوضوح أمرا غير مرض.

وينبغي رفع الجزاءات بصورة كاملة دون إبطاء. والإبقاء عليها، في جوهر الأمر، يعوق فعلا الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. ونظرا لموقفنا المؤيد لرفع الجزاءات فورا، نحيط علما بالفقرة ٣ من مشروع القرار التي تؤكد من جديد قرار مجلس الأمن بالنظر في اتخاذ خطوات إضافية فيما يتعلق بالتدابير المنطبقة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على ضوء مزيد من التقدم في الحالة. ومن شأن خطوات كهذه صوب زيادة التخفيف من الجزاءات أن تتخذ في أي وقت، دون انتظار حلول الموعد النهائي الذي حدده القرار الحالي.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقديم تقرير الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة المتعلق بعمليات بعثة المؤتمر الدولي والشهادة على إغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمناطق الموجودة في جمهورية البوسنة والهرسك الواقعة تحت سيطرة قوات صرب البوسنة.

لقد أحطنا علما على النحو الواجب باستنتاجات الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة بأن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مستمرة في الوفاء بالتزامها بإغلاق حدودها مع جمهورية البوسنة والهرسك، وبأنه لم تحدث أي عمليات شحن تجاري عبر هذه الحدود. ونلاحظ أيضا أن بعثة المؤتمر تتمتع بحرية الحركة في هذا البلد، وتحظى بتعاون السلطات اليوغوسلافية، التي تواصل إنفاذ التشريع الراهن بشأن إغلاق الحدود.

وقد تلقينا بشكل منتظم حتى هذه الفترة من هذا العام تقارير من الرئيسين المشتركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة شهدا فيها

بثبات بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تفي بالتزامها بإغلاق الحدود مع صرب البوسنة، وتفي بقرارها الذي اتخذته من جانب واحد في ٤ آب/اغسطس ١٩٩٤ بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع القادة الصرب في البوسنة والهرسك، من أجل التأثير عليهم للموافقة على المشاركة في البحث عن حل سلمي وتفاوضي للأزمة في البوسنة، مع الامتثال أيضا في الوقت ذاته لأحكام قرارات هذا المجلس التي فُرضت بموجبها الجزاءات.

ولذا، نعتقد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحاول الاسهام في السعي إلى إيجاد حل عادل وسلمي للأزمة البوسنية. ويدرك وفد بلدي أهمية هذا التعاون الذي تجلى بشكل خاص خلال المفاوضات الأخيرة التي عقدت في جنيف، والتي انتهت بالتوقيع على الإعلان المشترك بالمبادئ الأساسية، مما أوجد إطارا تفاوضيا جديدا في هذا الصراع.

إن وفد بلدي يعتقد أن الإبقاء على الجزاءات إلى وقت غير محدد لن يساعد حقيقة على حل الصراع في البوسنة، ولكن يمكن لنا أن نأمل في أن يساعد رفعها على تخفيف العبء الذي تمثله الجزاءات بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية يوغوسلافيا السابقة والبلدان المجاورة، مع مراعاة مئات الآلاف من اللاجئين الذين التمسوا المأوى في البلد نظرا للأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة.

ويحدو وفد بلدي الأمل في أن يقدم مشروع القرار المعروض الآن على المجلس، والذي سيصوت وفد بلدي لصالحه، مساهمة جوهرية في حفز السلطات في بلغراد على مواصلة التعاون مع المجتمع الدولي حتى يتسنى التوصل إلى حل عادل ودائم في البوسنة والهرسك، وحتى يمكن للمجلس أيضا أن ينظر في المستقبل القريب في إلغاء نظام الجزاءات بشكل نهائي.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا ريب في أن النطاق المقترح لفترة التعليق يمثل اعترافا واضحا من مجلس الأمن بالدور الإيجابي الذي قامت به السلطات في بلغراد في عملية السلام اليوغوسلافية طوال الأسابيع القليلة الماضية. فعندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) في شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي، كانت الفكرة عزل قوات الصرب في البوسنة، والضغط عليها لقبول خطة سلام فريق الاتصال. وقد أسهم ذلك الضغط بشكل ليس بالقليل في التطورات الأخيرة التي شهدتها عملية السلام في البوسنة. ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة جدا على مبادئ جنيف الأساسية من أجل إيجاد تسوية سلمية للحرب الدائرة في البوسنة، بوساطة السيد هولبروك وكيل وزير الخارجية في الولايات المتحدة، ونأمل في أن تكف جميع الأطراف في البوسنة عن الأعمال العسكرية من أجل عملية السلام.

ومع ذلك، يرحب وفد بلدي بالاتفاق الذي وقع عليه بالأمس لسحب الأسلحة الثقيلة لصرب البوسنة من سراييفو، مما يخلص المدينة من القصف الذي ظل يبتر أطراف المدنيين الأبرياء لمدة ثلاث سنوات. ونأمل في أن يكون هذا الاتفاق بمثابة أساس لسلام دائم، ليس للمقيمين في سراييفو فحسب، ولكن لجميع الطوائف الثلاث في هذا البلد الذي دمرته الحرب. ولا نزال مقتنعين بأنه لا يوجد إلا طريق واحد حساس وواقعي للنجاة والسلام في البوسنة: هو طريق التنازلات المتبادلة والقبول المتبادل من جانب جميع شعوب البوسنة الثلاثة.

وأخيرا، وبينما نحتفل بكل هذا التقدم، أود أن أحذر من ظهور الأمم المتحدة بشكل متحيز في صراع البلقان. فإن الرعب الذي أثاره قصف الصرب لسوق في سراييفو، مما أدى إلى مقتل ٣٧ مدنيا بريئا، شكل استفزازا وقحا موجها إلى سلطة الأمم المتحدة، ولذا استحق ردا قويا. بيد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتجنب الظهور - وأكرر "الظهور" - باتخاذ جانب في هذا الصراع. فلا يمكن للأمم المتحدة أن تكون وسيطا نزيها للسلام ومنفذا له في آن واحد. وأنا أبعد ما أكون عن التفكير في أن ردنا كان المقصود به إضعاف صرب البوسنة إلى حد يمكّن التحالف البوسني الكرواتي من هزيمتهم عسكريا. فإن هذه الفكرة لم تدر بخلدي قط. بيد أنني مدرك لحقيقة أن الخط الفاصل بين السلام والحرب يكون أحيانا رفيعا جدا في هذه المنطقة. فلا يمكن للأمم المتحدة أن تشن حربا في البوسنة، وأن تأمل في الوقت ذاته في تحقيق السلام؛ دون الإخلال بتحقيق أحد هذين الهدفين. علاوة على ذلك، من الأهمية البالغة بمكان أن يحرص مجلس الأمن حرصا شديدا على ألا يفقد السيطرة بالكامل بنقل سلطة الأمم المتحدة إلى ترتيبات إقليمية. ففي هذه الحالات، ينبغي للأمم المتحدة ألا تأخذ مكان المتفرج أبدا في عملية يُفترض أنها تحت قيادة مجلس الأمن وسيطرته.

السيد ايغونسولا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على رسالته التي أحال بها التقرير الموضوع عن بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). لقد نظرنا بإمعان في التقرير، ولاحظنا مع الارتياح الالتزام السياسي المتواصل لسلطات جمهورية يوغوسلافيا السابقة بإغلاق الحدود بينها وبين المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات صرب البوسنة في جمهورية البوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، نلاحظ مع الارتياح علاقات العمل الطيبة بين العاملين في بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة والمسؤولين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

بيد أننا نرغب في الإعراب عن قلقنا إزاء التقارير التي تفيد باستمرار انتهاكات نظام الحدود في بعض النقاط، ولا سيما تهريب الوقود عبر نهر درينا، في شمال تربسنيكا. فإننا نرى أن شحنات الوقود هذه لا يمكن أن يكون لها إلا هدف واحد، ألا وهو: المحافظة على آلة الحرب لجيش صرب البوسنة مستمرة، وهذا يناهض، فيما نعتقد، روح ونص قرارات المجلس. ولذا، ندعو سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى اتخاذ الخطوات الملائمة لإنهاء جميع الأنشطة غير المشروعة وانتهاكات الحدود.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعروض علينا، الذي من شأنه تعليق التدابير المشار إليها في منطوق الفقرة ١ من القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) لمدة ١٨٠ يوما، فإن وفدي في وضع يسمح له بتأييده، ليس بسبب تقرير الرئيسين المشتركين المؤاتي فحسب، ولكن أيضا لأننا شهدنا إشارات توحي بأن سياسة الترغيب والترهيب التي يمارسها المجلس تأتي بأثرها المنشود وهو تغيير سلوك سلطات بلغراد. وفي هذا الصدد، فإن ضبط النفس الذي أبدته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خلال الهجوم الصيفي في كرواتيا جدير بالثناء.

وأخيرا، يعتقد وفد بلدي أنه من الضروري إعطاء الرغبة في التوصل إلى تسوية سلمية، تتمثل في إعلان جنيف المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، التشجيع اللازم. ونظرا لما تقدم، سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شاركت ألمانيا في تقديم مشروع القرار المطروح علينا ونحن نرحب بكون الأحداث الأخيرة سمحت لنا بتعليق جزاءات معينة مفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لا لمدة ٧٥ يوما أو ١٠٠ يوما ولكن لمدة ١٨٠ يوما.

إن آخر تقرير صدر عن بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة يستنتج أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ظلت تفي بالتزاماتها بإغلاق الحدود بين أراضيها ومناطق جمهورية البوسنة والهرسك الخاضعة لسيطرة قوات صرب البوسنة وهذا هو الشرط المسبق الذي لا بد منه لتحقيق المزيد من التعليق للجزاءات. ويمثل تمديد فترة التعليق بشكل كبير اليوم اعترافا من المجلس بأن قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد اتخذت بعض الخطوات الهامة في الآونة الأخيرة وهي خطوات ربما تكون قد ساعدت في تقريبنا من الحل السياسي للصراع في البلقان.

وينبغي أن يكون واضحا لنا أن قرار اليوم، رغم إيجابيته، يستتبع توقعات فيما يتعلق بسلوك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المستقبل. وإذ تظل تلك الجمهورية تتحمل المسؤولية الكبيرة عن الصراع في يوغوسلافيا السابقة، فمن المنطقي أيضا أن تساعد على حل الصراع الجاري. وبالتالي فلا بد ليوغوسلافيا أن تتقيد بمسارها الحالي وهذا يعني، أولا، أن تمتنع تماما عن تقديم المساعدة العسكرية الى صرب البوسنة، سواء كانت هذه المساعدة خفية أو مكشوفة، مباشرة أو غير مباشرة. ثانيا، يعني ذلك أن تتقدم يوغوسلافيا بالدعم الثابت والبناء والمستمر لجهود السلام الواعدة الجارية حاليا. وعلينا أن لا ننسى أن قرار اليوم ما هو إلا قرار مؤقت.

ويمثل إغلاق الحدود عنصرا أساسيا في جهود السلام الجارية وبالتالي فإن ألمانيا تعلق أهمية سياسية قصوى عليه. وتجسيدا لهذا الموقف، قررنا للتو تعزيز مساهمتنا لبعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة من خلال فريق إضافي مكون من عشرة مراقبين.

دعوني اختتم بالتذكير بمدى قتامة الوضع عندما اجتمعنا هنا في ٥ تموز/يوليه من هذا العام لاعتماد القرار ١٠٠٣ (١٩٩٥)، وهو النص الذي سبق نص اليوم. ولم نتصور عندئذ أن يكون التعليق لأكثر من ٧٥ يوما.

لا يمكن للإنسان أن يدرك مدى التقدم المحرز إلا من خلال هذه الخلفية التي تجعل من الممكن تعليق الجزاءات لمدة ١٨٠ يوما. ليس لدينا أي أوهام فيما يتعلق بالصعوبات التي ما زالت قائمة على طريق الحل السياسي الشامل، وهو حل يشمل رفع جميع الجزاءات عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولكن علينا أن ننجح جميعا في النهاية في المساعدة على تحقيق وضع يستطيع فيه الصرب والكروات والبوسنيون العيش سويا مرة أخرى في سلام. ونحن نتطلع الى الوقت الذي تجد فيه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مرة أخرى مكانا محترما في المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم يبق متكلمون يرغبون في التكلم قبل التصويت.

والآن يشرع المجلس في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه (S/1995/789).

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لدينا ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠١٥ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حدث بعض التحرك نحو السلام في البلقان. ولقد قادت الولايات المتحدة، بالتشاور التام مع شركائنا في مجموعة الاتصال، والحكومات في المنطقة، والأمم المتحدة، عملية تفاوض في الأسابيع الأخيرة بدأت تسفر عن نتائج. وتشكل مبادئ جنيف التي تم الاتفاق عليها في الأسبوع الماضي أساسا لتسوية تفاوضية للصراع في جمهورية البوسنة والهرسك. وبالأمس، وافق صرب البوسنة على التقيد بطلبات الأمم المتحدة وسحب أسلحتهم الثقيلة من منطقة سراييفو المحظورة. وهذا، الى جانب التزامهم بعدم إعاقة وصول القوافل الإنسانية برا الى سراييفو والسماح بإعادة فتح مطار سراييفو يمثل خطوة كبيرة نحو رفع الحصار عن سراييفو. ويمثل اتفاق وقف إطلاق النار بالنسبة الى سراييفو خطوة هامة أخرى نأمل أن تقود الى مزيد من التقدم. ونتوقع من صرب البوسنة أن يحولوا هذا الاتفاق الى واقع قائم من خلال الوفاء الكامل بالتزاماتهم. وتلاحظ أن الأمم المتحدة سبق أن أوضحت أن عدم احترام المناطق الآمنة الأخرى أو الهجوم عليها سيؤدي الى استئناف العمليات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وتؤيد حكومتي تمديد تعليق عدد محدود من الجزاءات على صربيا والجبل الأسود لمدة ستة أشهر. ولقد قررنا اتخاذ هذه البادرة المنفردة على ضوء الأحداث الأخيرة وأملا منا في أن تقوم حكومة بلغراد بتيسير التقدم المستمر في مباحثات السلام.

ويسعدنا أيضا بشكل خاص أن تكون روسيا ضمن المشاركين في تقديم هذا القرار وهي تلعب دورا حيويا في عملية السلام. ونشعر بالامتنان أيضا لرئيس المجلس وحكومة إيطاليا لمساهمتهما ودعمهما لعملية السلام وفي تنفيذ قرارات المجلس.

ونحن لا نتوهم إطلاقا بأن استمرار تعليق هذه الجزاءات هو مفتاح السلام. كما لا نتوهم إطلاقا بأن الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك مغلقة تماما. إلا أننا مصممون خلال هذه الفترة الحاسمة من المفاوضات المكثفة على أن نفعل كل ما في وسعنا لتحقيق سلام دائم وإعادة العدل الى المنطقة.

وأود هنا أن أبرز بعض النقاط الجوهرية في القرار الذي اعتمدناه اليوم.

أولا، أن الجزاءات التي يجري تعليقها مقصورة أساسا على التبادل الثقافي والرياضي وعلى استعادة خدمات النقل الجوي للمسافرين من بلغراد واليها وخدمات النقل المائي الى ميناء بار. ليس هناك تعليق للجزاءات الاقتصادية. وباختصار لم نزد من تخفيف الجزاءات. كل ما فعلناه أننا مددنا التعليق الساري لمدة ستة أشهر إضافية. وحكومتي ما زالت تعتبر أن المزيد من

التخفيف في الجزاءات ينبغي أن يعقب الخطوات الحقيقية المتخذة لتحقيق السلام كالاعتراف المتبادل فيما بين الدول الخليفة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة.

ثانيا، أن متطلبات القرار ٩٨٨ (١٩٩٥) ما زالت نافذة تماما وحكومتي تتوقع تنفيذها بالكامل، وهذا يشمل الشرط الوارد في الفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ٩٨٨ (١٩٩٥) بأن يتقدم الأمين العام بتقرير فوري لمجلس الأمن لو ثبت له عدم تقيد سلطات صربيا والجبل الأسود بإغلاق الحدود. ولو تلقينا مثل هذا التقرير فإن التعليق سيتوقف. وهذا ليس شرطا وهميا إذ أنه يمثل أساسا جوهريا لموقف حكومتي الأصلي من التعليق وأساس قرارنا اليوم بدعم هذا التمديد.

وفي هذا الصدد، جاءتنا أنباء تفيد بأن ثمة تقصير في تنفيذ صربيا والجبل الأسود لالتزامها بإغلاق الحدود مع جمهورية البوسنة والهرسك في وجه كل الشحنات إلا الشحنات الإنسانية. وبشكل خاص، فإن صربيا والجبل الأسود لمساعدة صرب البوسنة في إعادة اتصالاتهم العسكرية وشبكات دفاعهم الجوية وتوفير مساعدات عسكرية للتعويض عن الخسارة التي نجمت عن الضربات الجوية الأخيرة تشكل خرقا لتعهدهم بإغلاق الحدود. وأؤكد لكم أن حكومتي ما زالت تصب انظارها على هذه المسألة.

إن تحقيق الأهداف المشتركة في البلقان يقتضي الكثير من العمل. وهذا القرار يتمشى وهذه الأهداف ونتوقع من الأطراف البوسنية أن تتفاوض بحسن نية على أساس مبادئ جنيف ونحن ندرك أنه رغم التقدم الذي أحرز في الأسبوعين الأخيرين، فإن الخطوات التي خطتها الأطراف ليست سوى الأولى على طريق السلام. وستقوم الولايات المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره، بعمل ما يمكن لمساعدتهم ولكن المسؤولية النهائية فيما يتعلق بالقرار لصالح السلم أو المزيد من الحرب تقع على عاتق الأطراف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على كلماتها الرقيقة التي وجهتها الي حكومة بلدي.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحكومة البريطانية أيضا ترحب بكون الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة قد تمكنا مرة أخرى من تقديم تقرير يفيد أن الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والمنطقة من البوسنة والهرسك الواقعة تحت سيطرة صرب البوسنة لا تزال مغلقة. وقد حدث هذا رغم الصعوبات العملية التي تواجهها بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة من وقت لآخر في قيامها بواجباتها. ونحن نحث سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أن تبقى على تعاونها مع البعثة، وعلى أن تكفل عمل البعثة في المستقبل في حرية كاملة.

ونرحب بزيادة فترة تعليق الجزاءات من ٧٥ يوما الى ١٨٠ يوما. وهذا التمديد يعكس الإغلاق الفعال للحدود. ولكنه يعكس أيضا دور التعاون الذي تقوم به سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونتطلع الى اليوم - الذي نأمل ألا يكون بعيدا - الذي يصبح فيه من الممكن رفع جميع الجزاءات الاقتصادية التي فرضت على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، كجزء من التسوية العامة التي يُسعى الآن الى تحقيقها سعيا نشطا.

إن الجزاءات التي فرضها هذا المجلس هيأت جوا بدأت فيه جهود المجتمع الدولي للتوصل الى حل سلمي للصراعات في يوغوسلافيا السابقة تؤتي ثمارها. وقد كان مؤتمر لندن نقطة تحول. والرد الحاسم لحلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة على الهجوم الذي شن على سوق سراييفو، والجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة وفريق الاتصال هيأت فرصة جديدة لأن يسود منطق السلام. وهي فرصة يجب ألا تضيع هباء. وبريطانيا على استعداد للقيام بدورها.

السيد ثيبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفد بلدي، الذي قدم مشروع النص بالاشتراك مع جميع أعضاء فريق الاتصال والجمهورية التشيكية، يسره اعتماد المجلس السريع والاجماعي له في لحظة حاسمة في عملية السلم في يوغوسلافيا السابقة.

وبينما هذا القرار الجديد فني الطابع، فإن التحسينات المدخلة عليه - زيادة فترة التعليق الى ١٨٠ يوما - تعكس أيضا اقتناع فرنسا وجميع أعضاء المجلس بأن دينميات حقيقية للتفاوض تبدو وقد بدأت اليوم،

ويجب تشجيعها حتى يتحقق في أقرب وقت ممكن سلام عادل ودائم في المنطقة بأسرها.

وبالتالي، يحدونا أمل أن تتاح الفرصة للمجلس ليقرر، على أساس مدى تطور الحالة، ما يراه بشأن المزيد من تخفيف الجزاءات، وهذا من شأنه أن يعكس جهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي، والتي - كما يعلم المجلس - شاركت فيها فرنسا وستظل تشارك فيها مشاركة كاملة.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تلقت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مرة أخرى براءة صحة جيدة من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بمحافظتها على حدود مغلقة مع جمهورية البوسنة والهرسك، وفيما يتعلق بتعاونها مع بعثة المؤتمر التي ترصد تلك الحدود.

وكان هذا سببا كافيا لأن يصدر مجلس الأمن القرار ١٠١٥ (١٩٩٥) الذي مد تخفيف الجزاءات الذي جرى تنفيذه أول الأمر بالقرار ٩٤٣ (١٩٩٤). بالاضافة الى ذلك، لاحظنا جيدا - مع هذا - موقف المتفرج المتحفظ الذي اتخذته سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خلال الأنشطة العسكرية الكرواتية الأخيرة الرامية الى اعادة إدماج أجزاء من أراضي كرواتيا كانت تحت سيطرة صرب كرواتيا في طريقها الى الانفصال. وهذا موقف نقدره تقديرا كبيرا، ونقدره تقديرا أكبر منذ الهجمة البشرية التي أعقبت العمل العسكري الكرواتي في شكل مئات الآلاف من اللاجئين الصربيين التي ألقت بثقلها على دولة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلطاتها المحلية.

ومؤخرا جدا، كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والرئيس ميلوسيفيتش شخصيا عاملين حاسمين جدا في الاتفاق على مجموعة من مبادئ السلام في جنيف فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك. وقد تعزز أمل جنيف في الأيام الأخيرة جدا باتفاق بشأن البوسنة والهرسك نسمع أنه يستند فعلا الى مقترحات الرئيس ميلوسيفيتش.

إن لنا - على الأقل - رمزا مبشرا بالخير في هذه التطورات الواقعة حيث بدأنا توا في الجمهورية التشيكية الاحتفال بشهر البوسنة والهرسك تحت رعاية الرئيسين هافيل وعزت بيغوفيتش.

فضلا عن ذلك، فإن هذه التطورات تبرهن على صحة سياسة هذا المجلس الذي سعى في القرارين ٩٤٢ (١٩٩٤) و ٩٤٣ (١٩٩٤) أولا الى إبراز الخلافات الظاهرة في ذلك الوقت بين صرب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصرب البوسنة والهرسك بالتفرقة بين معاملته للاثنين بتخفيف الجزاءات عن صرب بوغوسلافيا مع تشديدها على صرب البوسنة. وفي ذلك الوقت من العام الماضي غامر المجلس ولم يكن التصويت قريبا من الاجماع الذي شهدناه اليوم. وقد أثمرت هذا المغامرة.

إن القرارات التي تلت القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) مدت أو قصرت مدة تخفيف الجزاءات بناء على كيفية تصورنا لسلوك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ووفد بلدي احتج حتى في مناسبات سابقة بأن إطالة مدة الجزاءات المخففة من شأنها أن تكون مناسبة، ومدة نصف السنة التي صرح بتخفيف الجزاءات فيها اليوم مناسبة جدا في رأينا.

ولهذا كان من دواعي سرور الجمهورية التشيكية أن تشارك في تقديم القرار ١٠١٥ (١٩٩٥). لقد اعترفنا بأن هذا القرار قد يكون الأخير من نوعه، إذ قد نواجه معا في ستة أشهر موقفا مختلفا. وغني عن البيان أن ذلك يتوقف على تصرف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المستقبل أكثر مما يتوقف على مجلس الأمن.

السيد زاولس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن المجلس - بالقرار الذي اتخذ توا - كرس نفسه لواحدة من أدق مهامه - وهي أن يقرر، على أساس سلوك أي دولة، نظام الجزاءات المفروضة عليها. ووفقا لما ذكرناه في اجتماعات سابقة، نوافق تماما على أحكام القرار ١٠١٥ (١٩٩٥)، الذي نعتقد أنه استجابة ملائمة للتطورات ولموقف جمهورية يوغوسلافيا السابقة (صربيا والجبل الأسود)، ليس فقط فيما يتعلق بإغلاق حدودها مع أراضي البوسنة والهرسك الواقعت تحت سيطرة السلطات الصربية المحلية، ولكن أيضا فيما يتعلق باشتراكها في عملية السلام.

إن معظم الأنباء التي وصلتنا اليوم من البلقان تمكننا من أن يكون لدينا تفاؤل معتدل ولكنه قوي فيما

يتعلق بنتائج عملية السلام. ونأمل ألا يكون بعيدا اليوم الذي لا تكون فيه ضرورة لاستخدام نظام الجزاءات لصون السلم والأمن الدوليين في تلك المنطقة.

أخيرا، نود أن نعبر عن خالص تقديرنا لجميع أفراد بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. فبفضلهم استطاع المجلس في كل مرة استعرض فيها نظام الجزاءات المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أن يكون رأيا واضحا وموضوعيا عن واقع يجب أن يكون مألوفا لديه لكي يتخذ القرارات التي يخول له اتخاذها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لايطاليا.

تنظر ايطاليا بارتياح الى القرار الذي اعتمده مجلس الأمن اليوم والذي ينص على تمديد تعليق بعض الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لمدة ١٨٠ يوما أخرى. ولهذا، وبوصفنا أعضاء في فريق الاتصال، فقد شاركنا في تقديم مشروع القرار.

ونحن نعتقد أن إطالة فترة الاعفاء من ٧٥ الى ١٨٠ يوما ترسل الى بلغراد رسالة واضحة مفادها أن الدور البناء والتعاوني الذي اضطلعت به في التطورات الأخيرة في عملية السلام في يوغوسلافيا السابقة أصبح موضع تقدير واعتراف. وهذه التطورات أدت الى التفاهم الذي تم التوصل اليه في جنيف في ٨ أيلول/سبتمبر بشأن بعض المبادئ الأساسية المتفق عليها، والتي تمثل خطوة الى الأمام على طريق لا يزال طويلا وشاقا نحو حل سياسي شامل. والفترة الأطول لتعليق الجزاءات - والتي تمتد من شهرين ونصف الى ستة أشهر - ستشجع بلغراد بالتأكيد على مواصلة ممارسة قدرتها في الاقناع للمساعدة في استمالة الزعامة الصربية في بالي لتقديم التزام جدي وبناء تجاه المفاوضات. وإن إطار العمل لوقف الأعمال القتالية داخل سراييفو، الذي وقعت عليه السلطات البوسنية الصربية وكانت شاهدا عليه السلطات العليا في بلغراد، يمثل خطوة أخرى مشجعة في الاتجاه الصحيح.

فبعد شهور وشهور من المفاوضات المقطوعة والتعاسة والمعاناة التي تجل عن الوصف والتي لحقت بالسكان المدنيين في يوغوسلافيا السابقة، يبدو أن الحالة أخذت تحمل أخيرا بارقة من أمل.

وأود أن أذكر بالثبات والتساوق اللذين سعت بهما حكومة بلدي لتطبيق سياسة الترغيب والترهيب تجاه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، والتي قرر مجلس الأمن انتهاجها في العام الماضي. ونعتقد أنه نظرا لنوافذ الفرص الجديدة التي بدأت تنفتح هذه الأيام، فإن الوقت قد حان للتركيز على سياسة الترغيب من أجل زيادة تشجيع بلغراد على توليد ظروف ملائمة لإعادة اندماجها التدريجي في المجتمع الدولي كعضو كامل العضوية. وإن القرار الذي اعتمد اليوم يجب النظر اليه، في رأينا، في هذا الإطار ومن هذا المنظور.

استأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥